الاستراتيجية الأميركية البديلة في سورية: إصرار على الفشل

■ عامر نعيم الياس*

اهتمت الصحافة الغربية الصادرة لهذا الأسبوع بالاستراتيجية الأميركية البديلة في سورية والتي تأتي بعد نجاح التدخل العسكري الروسي المباشر في خلط الأوراق على الساحة السورية ووضع حدٍ نهائي للاستراتيجيات الأميركية والتركية والخليجية في سورية، رغم محاولات الإنكار الإقليمية لهذا الأمر. لكن اللافت في تلك الاستراتيجية التي سنتناول بنودها بالتفصيل هو عدم تضمّنها جديداً كما يحاول الإعلام الغربي الترويج له، بل إنها تحوي في سياق ما تضمنته عوامل فشلها كما الاستراتيجيات الأميركية السابقة في الساحة السورية. فقد نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية بعض بنود هذه الاستراتيجية فيما توّلت الصحافتان البريطانية والفرنسية محاولات توسيع الاستراتيجية ووضع الأماني القديمة لزيادة منسوب التدخل العسكري الغربي في سورية موضع التنفيذ، حيث يمكن تلخيص هذه الاستراتجية بالآتي:

توجيه الجهد العسكري لتحالف أوباما إلى الشمال الشرقي من سورية وتحديداً مدينة الرقة، حيث الوجود الأهم لتنظيم «داعش» الإرهابي.

تشكيل «تحالف عربي ـ سوري» يضم القبائل «السنيّة» إلى جانب الميليشيات الكردية المسلّحة للهجوم على الرقة تحت غطاء جوي من تحالف أوباما في سورية، ويتألف هذا التشكيل العربي القبلي من ثلاثة إلى خمسة آلاف عنصر.

إيقاف برنامج تشكيل تشكيلات سورية وتجهيزها وتدريبها وتسليحها من «الرأس حتى أخمص القدمين»، والاستعاضة عنه بتدخل مباشر لواشنطن في تسليح مباشر للميليشيات العاملة على الأرض السورية، فالولايات المتّحدة وفق «فايننشال تايمز» البريطانية «ملزمة بالتعامل مع المقاتلين الإسلاميين الأقل تشدّداً».

منح الغطاء لتحرك سعودي خليجي لمواجهة «الروس» في سورية.

ووفق الصحف الغربية فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تحقيق جملة أهداف وهي: أولاً، تكرار النجاح الذي حققه المقاتلون الأكراد ضد مقاتلي «داعش»، بحسب «واشنطن بوست». ثانياً، العودة إلى نغمة المنطقة الآمنة في سورية بحجة «منع تدفق اللاجئين» وفق «تلغراف» البريطانية. وثالثاً، وهو الأهم، تقسيم البلاد على أساس «دولة السنّة» في سورية وفق «تلغراف» البريطانية أيضاً.

إن عوامل تفجير هذه الاستراتيجية التي تحاول الإيحاء بوجود رغبة غربية لمنافسة النموذج الروسي في سورية، لا تعدو كونها دوراناً في حلقة مفرغة، فما سبق جرّبه الأميركيون وإلا من أين يأتي السلاح للمجموعات الإسلامية الجهادية في سورية منذ سنوات خمس؟ ومَن منح الغطاء لدول الخليج وفي مقدّمها السعودية وقطر ولتركيا في تسليح وتمويل وشراء النفط من التنظيمات «القاعدية»؟ هل تستطيع الولايات المتّحدة إقامة منطقة عازلة أو آمنة في سورية في ظل وجود عسكري روسي على حدود الأطلسي في مواجهة تركيا؟ مَن قال إن إمكانية تعاون ما يُسمّى بمقاتلي القبائل مع الكرد في سورية واردة، ألا تأخذ الإدارة الأميركية أو تدرك بالمعنى الأدق حجم الخلاف بين العرب والأكراد في سورية وتحديداً في المناطق الشرقية التي تشكل منطقة عمليات الاستراتيجية البديلة في سورية؟ ماذا عن تعارض الأجندات الكردية التركية في سورية، هل تسمح تركيا للأكراد بدخول الرقة على رأس قوة برية يشكلون هم وحدهم العنصر الراجح والأكثر قوة وتنظيماً في صفوفها؟ ماذا عن مصير عفرين إن استطاع الأكراد الوصول إلى الرقة والتمركز فيها، ألا يؤمن ذلك وصل الأقاليم الكردية في سورية وفي مواجهة تركيا؟ هل من الممكن ضمان عدم تكرار تجربة الفرقة «30» في سورية والتي سلمت سلاحها إلى «النصرة»، ألا تزيد هذه الاستراتيجية التورط الأميركي في سورية، خصوصاً في ضوء احتمال «ذهاب السلاح إلى اتجاه آخر» بحسب «واشنطن بوست»؟

ماذا عن الاختلاف الجذري في أهداف الحملتين الروسية والأميركية على الإرهاب في سورية؟ هل تسمح موسكو لواشنطن بحجة «التنسيق» الجوي، أن تتمدّد على الأرض لإنشاء منطقة عمليات في شرق البلاد خالية من الطائرات الروسية، يتم بموجبها تشكيل منطقة آمنة غير مباشرة تحت حماية سلاح الجو الأميركي تصبح مركزاً للكتائب القوقازية التي تشكل أولوية الأولويات بالنسبة إلى الحرب الروسية الاستباقية في سورية دفاعاً عن الأمن القومي لروسيا، وفقاً لبيان مجلس الاتحاد الروسي الذي وافق بموجبه على إرسال قوات عسكرية روسية إلى الأراضي السورية.

مرة أخرى تحمل استرتيجية أوباما، التي من المتوقع أن يعلن عنها هذا الأسبوع، في طياتها بذور الفشل، ومرة أخرى تصر الإدارة الأميركية على الاستنزاف كحلٍ وحيد في سورية، فهل يسمح بوتين باستنزاف إضافي؟

* كاتب ومترجم سوري

العمليات الروسية ضدّ «داعش» في العراق... بين الترحيب والرفض

بعدما أثبتت الضربات الجوّية الروسية نجاعتها في تدمير مواقع «داعش» في عدد من المناطق السورية، ما جعل قوّات التنظيم الإرهابي تلوذ بالفرار نحو الأراضي العراقية. فإنّ مسألة تنفيذ روسيا ضربات مماثلة ضدّ التنظيم في العراق، أضحت مسألة وقت ليس إلّا، خصوصاً بعد الحديث عن معلومات تفيد بأنّ الحكومة العراقية ستطلب رسمياً من روسيا توجيه ضربات إلى مواقع «داعش».

لكن هذا الأمر يخضع لتجاذبات ضمن البيت العراقي الواحد، وهذا ما سلّطت الأضواء عليه صحيفة «جوان» الإيرانية، التي نشرت أمس تقريراً علّقت فيه على الأصوات النشاز من المعارضة في العراق، التي أعلنت رفضها انضمام العراق إلى التحالف الذي يضمّ روسيا وسورية وإيران، كما علّقت على انسحاب أميركا من مساعدة الجيش العراقي في هجومه لتحرير الرمادي من الإرهابيين. وقالت الصحيفة إنّ التقدم الملحوظ الذي حققته القوات العراقية في جبهة الرمادي يؤكد أنّ القوات الأميركية لم تكن تقدّم أي دعم مؤثر للقوات العراقية، ونظراً إلى أن بعض الجماعات الشعبية في العراق كالحشد الشعبي كانت تعارض التدخل الأميركي، وكانت تشك في نزاهة النيات الأميركية، ومنعت سابقاً من المشاركة في مقاتلة عصابات «داعش»، لذا، فإنها ستقاتل الآن بحماسة أكثر ضد العصابات الإرهابية المسلحة.

إلى ذلك، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية تقريراً لإريك شميث وهيلين كوبر، نقلاً فيه عن مسؤولين أميركيين قولهم إن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما أنهت برنامجاً لتدريب مقاتلين سوريين معارضين، ما اعتبرته فشلاً في إنتاج أيّ شكل من أشكال القوّة المقاتلة على الأرض والقادرة على مواجهة تنظيم «داعش». وأنّه سيتمّ إنشاء مراكز تدريب صغيرة في تركيا فقط لتدريب قيادات المجموعات المعارضة على بعض المناورات العملياتية كاستدعاء ضربات جوّية.

«جوان»: دور العراق في الائتلاف ضدّ «داعش»

تحت عنوان «دور العراق في الائتلاف ضدّ داعش»، علّقت صحيفة «جوان» الإيرانية على إعلان العراق انضمامه إلى الائتلاف ضدّ «داعش»، والذي يضمّ العراق وسورية وروسيا وإيران، وعلى الأصوات النشاز للمعارضة في العراق التي أعلنت رفضها انضمام العراق إلى هذا التحالف، وانسحاب أميركا من مساعدة الجيش العراقي في هجومه لتحرير الرمادي من الإرهابيين.

وقالت الصحيفة إنّ التقدم الملحوظ الذي حققته القوات العراقية في جبهة الرمادي يؤكد أنّ القوات الأميركية لم تكن تقدّم أي دعم مؤثر للقوات العراقية، ونظراً إلى أن بعض الجماعات الشعبية في العراق كالحشد الشعبي كانت تعارض التدخل الأميركي، وكانت تشك في نزاهة النوايا الأميركية، ومنعت في فترة من المشاركة في مقاتلة عصابات «داعش»، لذا، فإنها ستقاتل الآن بحماسة أكثر ضد العصابات الإرهابية المسلحة. واليوم، وبعد إعلان روسيا استعدادها لمحاربة «داعش» في العراق في حال موافقة الحكومة العراقية، فإنّ غالبية الأحزاب السياسية العراقية في البرلمان ستقف إلى جانب الحكومة العراقية في طلب المساعدة من روسيا، فيما ستعارض بعض التيارات السياسية التي تدور في الفلك الأميركي وتتلقى الاملاءات من الرجعية العربية. لكن ما هو واضح اليوم أنّ سبيل العراق الوحيد للخلاص من عصابات «داعش» الإرهابية وتحرير أراضيه يكمن في التمسك بالائتلاف الرباعي ضدّ الإرهاب والتعاون معه. فالعصابات الإرهابية تحتل مناطق كبيرة من العراق وتستغل انسحاب أميركا من محاربتها في العراق ومعارضة بعض الاحزاب السياسية والشخصيات المأجورة المشاركة في الائتلاف الرباعي.

وتضيف الصحيفة: في ضوء الضربات الماحقة التي توجهها القوات الروسية لمواقع العصابات الإرهابية وتجمعاتها في سورية، فإن «داعش» نقل قوّاته صوب الاراضي العراقية للخلاص من القصف الروسي، ما يحتّم على العراق تحشيد القوى والتمسك بالائتلاف والتحرك بسرعة وتحشيد القوى لسد الطريق أمام الارهابيين قبل تسلل المزيد منهم إلى الأراضي العراقية. ويشكلون تحديات أمنية من جديد للعراق.

«لوموند»: «الجهاديون» في سورية... مقاتلون أم إرهابيون؟

نشرت صحيفة «لوموند» الفرنسية تقريراً، حول الجدل الدائر حالياً في فرنسا، في خصوص طبيعة المقاتلين الأجانب في سورية، خصوصاً بعد إصدار القضاء قرارات متعلقة بفرنسيين أو مقيمين في فرنسا شاركوا في القتال في سورية.

وقالت الصحيفة إن مكتب المدعي العام في باريس أعدّ لائحة اتهام ضد قاصرين من تولوز، كانوا يقاتلون في سورية، بعدما رفض محاكمتهم أمام محكمة الأطفال، ونزع عنهم صفة الجنود الأطفال، ووجّه إليهم تهمة القتال مع مجموعات إرهابية.

وقالت الصحيفة إن السؤال المحوري هو: هل سورية في حالة حرب أم سلم؟ ورأت أن محاكمة الطفلين بتهمة الانتماء لتنظيم إرهابي لا كجنود أطفال، إنكار لحقيقة أن سورية في حالة حرب، في حين أن التحقيق في شأن انتهاك حقوق الإنسان في سورية اعتراف ضمنيّ بوجود حرب.

وذكرت الصحيفة أن الجرائم المرتكبة خلال الحرب في سورية، من الممكن أن تدخل تحت طائلة قوانين الحرب أو قانون الإرهاب. وأضافت أن 168 من ملفات الجهاديين الذين ذهبوا أو عادوا من سورية، تقبع الآن على رفوف قسم مكافحة الإرهاب في باريس.

وأضافت أنه بالنسبة إلى القضاء الفرنسي، تعدّ الإدانة بالانتماء إلى تنظيم إرهابي من الأمور السهلة، فلمجرد إثبات وجود الشخص على الحدود التركية ـ السورية أو نشره دعوات إلى «الجهاد» على «فايسبوك»، أو حتى وجود منشورات لـ«القاعدة» أو تنظيم «داعش» على حاسوبه الشخصي، يمكن اعتبار ذلك دليل إدانة.

وذكرت الصحيفة أن التحقيق في الجرائم التي حصلت في سورية بات أمراً معقداً، خصوصاً بعد دعوة «داعش» مجنديه إلى عدم استخدام الهواتف المحمولة أو أجهزة تعقب المواقع «جي بي أس»، أو مواقع التواصل الإجتماعي.

ونقلت الصحيفة عن متخصص في قضايا الإرهاب، قوله: «نظراً إلى غياب الأدلة الفردية، تبقى الأدلة الجماعية فعالة، ذلك أن تنظيم داعش ما زال ينشر مقاطع فيديو لعملياته على الإنترنت».

وبحسب الصحيفة، فإن المحامين الذين ينوبون عن أشخاص يواجهون تهماً متعلقة بالإرهاب في فرنسا؛ كانوا حتى قبل اندلاع الحرب في سورية يسعون إلى إثبات أن موكّليهم محاربون لإرهابيين، وبالتالي يدخلون تحت طائلة قانون الحرب لا الإرهاب، على غرار قضية متنزه «بيت شومون»، التي وقعت في أيار 2008، والتي شهدت تخفيف الحكم عن شريف كواشي، الذي تورط لاحقاً في هجمات «شارلي إيبدو» برفقة شقيقه سعيد.

وقالت الصحيفة إن شريف كواشي كان قد اعتقل بينما كان يستعد للذهاب للقتال في العراق، ولكن القضاء برّأه من تهمة الإرهاب، نظراً إلى طبيعة الوقائع التي حصلت في العراق. فبحسب القانون الدولي، فإن المتهمين كانوا يهدفون إلى الدفاع عن المدنيين الذين كانوا تحت القصف.

كما أشارت الصحيفة إلى قضية أخرى نظر فيها القضاء الفرنسي في 2 كانون الأول 2011، في محكمة الاستئناف في باريس، تتعلق بفرنسيّ ذهب إلى الحدود الباكستانية ـ الأفغانية عام 2009، إذ اعتبر القاضي أن أفغانستان ليست في حالة حرب أو صراع مسلح، متجاهلاً الوجود العسكري لحلف الشمال الأطلسي فيها، والحرب الأهلية بين الحكومة المدعومة من الغرب و«طالبان».

واستنتجت الصحيفة أن هذا النهج الذي اعتمد عام 2011، هو نفسه الذي طُبّق على هذين القاصرين من مدينة تولوز، على رغم أن الجميع يعلمون في شأن الصراع السوري.

ونقلت الصحيفة عن المحامي الفرنسي آريي أليمي، في قضية الفرنسي الذي قبض عليه على الحدود الأفغانية ـ الباكستانية، قوله أثناء المرافعة: «لو فرضنا أن موكّلي حارب هناك، فهو عبارة عن مقاتل ضدّ قوات مسلّحة أجنبية في دولة تشهد حرباً أهلية»، وقد استند في قوله إلى «اتفاقية نيويورك» الموقعة عام 2000، التي تستثني من يشارك في الصراع بصفة مباشرة من تهم الإرهاب.

«نيويورك تايمز»: أوباما يعدّل في برنامج تدريب «المعارضين المعتدلين»

أعدّ إريك شميث وهيلين كوبر تقريراً في صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية نقلا فيه عن مسؤولين أميركيين قولهم إن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما أنهت برنامجاً لتدريب مقاتلين سوريين معارضين، ما اعتبرته فشلاً في إنتاج أيّ شكل من أشكال القوّة المقاتلة على الأرض والقادرة على مواجهة تنظيم «داعش».

ونقلت الصحيفة عن مسؤول في البنتاغون قوله إنه لن تكون هناك بعد اليوم عمليات تطويع وتدريب في الأردن أو قطر أو المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة، إنما سيتم إنشاء مركز تدريب صغيرة في تركيا لتدريب قيادات المجموعات المعارضة على بعض المناورات العملاتية كاستدعاء ضربات جوّية.

وبلغت موازنة البرنامج بحسب المسؤول 500 مليون دولار، وشمل 4 أو 5 متدرّبين حتى الآن، وهو رقم بعيد عما كان مخططاً له في كانون الثاني من السنة الماضية لتدريب 20 ألف مقاتل بين 2014 و2017.

وقالت الصحيفة إن البنتاغون كان قد أعلن التوقف موقتاً عن إرسال المرشّحين إلى مراكز التدريب في الأردن وتركيا، فيما سيكمل زهاء 150 مقاتل تدريبهم على كيفية استدعاء الضربات الجوّية واستخدام مدافع الهاون من عيار 122 ميليمتراً، على أن يتم توزيعهم على المجموعات المعارضة في سورية ليساهموا في تعزيز قدرات أفرادها القتالية.

صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

18 مستوطناً ما زالوا في المستشفيات نتيجة العمليات الأخيرة

ذكرت الإذاعة العبرية العامة، صباح أمس الأحد، أن 18 مستوطناً ما زالوا يرقدون في المستشفيات نتيجة العمليات الأخيرة في الضفة والقدس. وبحسب الإذاعة، فإن أربعة أشخاص إصاباتهم خطيرة، وثمة شرطي آخر أصيب في عملية قرب باب العمود أمس وما زال بحالة الخطر الشديد.

79 في المئة من «الإسرائيليين» لا يشعرون بالأمن

أظهر استطلاع للرأي نشرته القناة العبرية الثانية أن 79 في المئة من «الإسرائيليين» لا يشعرون بالأمن، وذلك على إثر الهبّة الجماهيرية التي انطلقت في الضفة الغربية والقدس، احتجاجاً على الاعتداءات التي يمارسها المستوطنون والجنود «الإسرائيليون»، والتي دخلت المواجهات أسبوعها الثاني على التوالي.

ووفقاً للاستطلاع، فإنّ 73 في المئة من «الإسرائيليين» يرون أن رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو فشل في إدارة الأزمة مع الفلسطينيين.

واختير رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغادور ليبرمان، ليؤدّي دور الشخص الأنسب لمعالجة القضايا الأمنية. وأظهر الاستطلاع أنّ 21.9 في المئة من «الإسرائيليين» أجابوا باسم ليبرمان على السؤال «من الشخص الأنسب لحل القضايا الأمنية والإرهاب؟». بعد ذلك، اختير وزير التربية والتعليم في «إسرائيل» نفتالي بينيت، ورئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، وقائد الجيش «الإسرائيلي» السابق غابي أشكنازي. فيما فاز زعيم المعارضة «الإسرائيلية» يتسحاق هرتزوغ بنسبة 5 في المئة من دعم المستطلَعة آراؤهم، كما حصل عضو «الكنيست» يائير لابيد على دعم بنسبة 4 في المئة من المستطلعة آراؤهم.

إضافة إلى ذلك، سُئل «الإسرائيليون»: «هل أنتم راضون عن أداء رئيس الوزراء الإسرائيلي؟»، فأجاب 73 في المئة من المستطلعة آراؤهم أنّهم ليسوا راضين. وأعرب 4 في المئة فقط عن عدم رضاهم من أداء نتنياهو. فيما أشار 79 في المئة من «الإسرائيليين» إلى أنهم يشعرون بعدم الأمان على ضوء تصعيد الوضع الأمني في البلاد.

تشديد العقوبات ضدّ راشقي الحجارة

ذكرت صحيف عبرية عدّة أنّ الحكومة «الإسرائيلية» صادقت بالإجماع في جلستها الأسبوعية أمس الأحد، على اقتراح قانون تشديد عقوبة الإخلال بالنظام وإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة والألعاب النارية على قوات الجيش «الإسرائيلي»، كمحاولة لردع الفلسطينيين في الضفة والداخل عن صدّ قمع الشرطة.

وصادقت الحكومة «الإسرائيلية» على اقتراح تشديد العقوبات، ومنها أربع سنوات سجن فعليّ، إضافة إلى سحب رخصة القيادة وعدم السماح بالحصول عليها مدى الحياة، وكذلك فرض غرامات مالية على القاصرين وذويهم وحرمانهم من أيّ مخصّصات تمنحها لهم «إسرائيل».

وقال نتنياهو إن القصد من تشديد العقوبات، فحص مدى تأثيره وفاعليته، ويمكن تشديد العقوبات أكثر في حال لزم الأمر.

وجاءت هذه التعديلات على قانون العقوبات «الإسرائيلي» لتشمل المعاقبة بأربع سنوات سجن في حال إيذاء إنسان بقصد، ومنع المخصّصات عن أهل أيّ فتى يدان بإلقاء الحجارة باتجاه مركبة عابرة بدافع قوميّ أو بنيّة تنفيذ عمل إرهابيّ، والحديث يدور عن مخصّصات الأطفال، مِنح تعليمية، مخصّصات إضافية مقابل كل ابن إضافي في التأمين الوطني «الإسرائيلي» وغيرها.

وصادقت الحكومة كذلك على فرض غرامة مالية على أهل أيّ فتى يدان بإلقاء الحجارة، ودفع تكاليف المحاكمات وتعويض للشخص الذي ألقي باتجاهه الحجر وأيّ ضرر حصل له، أو لممتلكاته.

وصادقت الحكومة كذلك على اقتراح قانون قدّمه وزير السياحة يريف ليفين، ينصّ على سحب رخصة كلّ من يلقي الحجارة، وعدم السماح له بالحصول عليها أبداً، وبرّر ليفين اقتراحه قائلاً إن هذا الاقتراح جاء لردع الشبان عن إلقاء الحجارة باتجاه المركبات، فمن يمسّ بحق إنسان آخر في الحركة يجب أن يسحب منه الحق بالتنقل.

وبعد موافقة الحكومة، ستطرح هذا التعديلات في «الكنيست» للتصويت عليها وإقرارها نهائياً.

بينيت: انتهى دور عباس وبإمكاننا حماية أنفسنا بأنفسنا

قال زعيم حزب «البيت اليهودي» وزير التعليم «الإسرائيلي» نفتالي بينيت المتطرّف، أمس الأحد، إن دور الرئيس الفلسطيني محمود عباس التاريخي في الشرق الأوسط انتهى، وأنه بإمكان «إسرائيل» حماية نفسها بنفسها دون مساعدة منه. وأضاف بينيت في حديث إلى «إذاعة الجيش الإسرائيلي» ردّاً على سلسلة العمليات الأخيرة في الضفة والقدس، أن عباس مصدر التحريض وأن غيابه أفضل.

ونقلت «القناة الثانية العبرية»، عن وزير الحرب «الإسرائيلي» موشيه يعالون تهديده لحماس قائلاً: «آمل ألا تسير نحو التصعيد، وآمل أنها ما زالت تذكر الجرف الصامد». ورأى يعالون أن «حماس» تعلم أن منطقة التظاهرات قرب الحدود منطقة عسكرية مغلقة. فيما ذكرت «القناة العاشرة» أن الجيش «الإسرائيلي» جهّز القبة الحديدية خشية إطلاق صواريخ من قطاع غزة.

نتنياهو يستدعي 16 سرية احتياط

استمرّت المواجهات والاشتباكات في جميع مناطق الضفة الغربية ومدينة القدس أمس الأحد ضد القوات «الإسرائيلية»، لتتصاعد وتيرة الأوضاع هناك. وأصيب مئات الفلسطينيين من جرّاء إطلاق الرصاص الحيّ والمطاطيّ من جانب القوات «الإسرائيلية».

أوضحت «الإذاعة العامة العبرية» أن عدد المعتقلين من جانب صفوف الفلسطينيين في المدن الفلسطينية داخل الخط الأخضر، قد وصل حتى صباح أمس إلى حوالى 90 شخصاً. وفي السياق نفسه، صادق رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو على استدعاء 13 سرية احتياط من حرس الحدود، علاوة على السرايا الثلاث التي سبق واستُدعيت لمواجهة تصاعد الأحداث.

وأوضح نتنياهو أن هذه الخطوة تستهدف إعادة الهدوء والنظام إلى نصابهما في القدس وباقي أنحاء الضفة.

وفي سياق متصل، أعلنت الشرطة «الإسرائيلية» صباح أمس الأحد، عن سرقة ستّ قطع سلاح من طراز «M16» من مخزن للسلاح في كيبوتس «ناؤوت مردخاي» في الجليل الأعلى. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أن أحداً ما دخل الكيبوتس، بعدما قصّ السياج حوله واخترق المخزن. فيما فتحت الشرطة تحقيقاً في الحادث.

تقرير

التقارير الغربية تصنّفها النظام الأسوأ في العالم

السعودية... علّتها «داعشيّة» آل سعود في الداخل والخارج

ركّزت تقارير عدّة في الصحافة العالمية على الأوضاع المتردّية في المملكة العربية السعودية، وقالت إنها تتخبّط في الداخل والخارج سياسياً واقتصادياً وأمنياً. إذ تعتبر السعودية الدولة الأولى عالمياً على صعيد إنتاج النفط، وفي الوقت عينه تعاني من عجز قدره 20 في المئة في الموازنة من جرّاء الحروب التي تخوضها في اليمن، وعبر تمويل الإرهابيين في سورية، والانخفاض في أسعار النفط. ويعيش 25 في المئة من السعوديين تحت خط الفقر، أي نحو 5 ملايين مواطن.

وتأتي المملكة في المرتبة الثمانين من حيث الفساد عالمياً والأولى خليجياً. وتصنّف بين الدول الثلاث الأولى من حيث نسبة الإعدامات التي تنفّذ بحدّ السيف وقتلاً بالرصاص على أن تعلّق الجثث والرؤوس المقطوعة أمام الشعب لأخذ العبر! إذ يُعدَم شخص واحد كلّ يومين، وذلك بحدّ السيف في معظم الحالات، كما يُنفّذ حكم الإعدام بحق أحداث وأشخاص يعانون من إعاقات عقلية.

ففي الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية، نُفّذ ما لا يقل عن مئة حكم إعدام مقارنة بتنفيذ 90 إعداماً السنة الماضية بكاملها.

وتتابع التقارير الصحافية أنه لا يخفى على أحد أنّ الأسرة الحاكمة تعاني من خلافات واسعة على خلفية الاستئثار بمقاليد حكم المملكة. وما يؤكد ذلك، وجود 11000 سعودي يشتبه بتورّطهم بالخروج عن الحكم و30 ألف معتقل سياسي من أصل 18 مليون مواطن يقبعون في سجون مملكة آل سعود. كما لا يخفى على أحد من حلفاء السعودية الخليجيين والأوروبيين والأميركيين، قبل خصومها، أنها تقمع الحريات الشخصية، فهي تمنع المرأة من الخروج من منزلها من دون ارتداء النقاب، كذلك تمنعها من قيادة السيارة، وتقمع الحرّيات الإعلامية. فهي تأتي في المرتبة 164 من أصل 180 على جدول تصنيف حرّية الصحافة السنة الحالية، وكذلك تقمع الحرّيات الدينية.

وتضيف التقارير أن لا شيء يعلو داخل المملكة على صوت الوهابية الذي حدّث وعلى حرج عن فكره المتطرّف، والذي لا يرحم أحداً يخالفه الرأي. هذا الفكر الذي يزداد تعصّباً وتطرّفاً يوماً بعد يوم. فهناك فقط على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» 866 تكفيرياً يعملون داخل السعودية ويؤجّجون الفتنة الطائفية والمذهبية، وبات الأمر يقلق الدول الغربية إلى حدّ كبير. وتشير التقارير إلى أنّ السعودية، مملكة تمثّل فيها عائلة آل سعود السلطة السياسية والثقافية والدينية المطلقة بلا منازع. الطبيعة الاستبدادية للسعودية تضمن كبت حرّية التعبير وتكفل قمع كافة صور المعارضة السياسية وإخراسها على نحو عنيف. ومن ضمن وسائل القمع الأساسية المستخدمة من قبل الحكومة، أسلوب السجن التعسّفي من دون توجيه اتهامات ولا محاكمة، إضافة إلى أسلوب إجراء المحاكمات الصورية التي تفتقر إلى أدنى مظاهر الحيادية والعدل، وهما أسلوبان قد أصبحا من أهمّ الصفات المميّزة للقضاء و«العدل» السعوديين. ومع تولّي الملك الجديد سلمان بن عبد العزيز منصبه وتعيينه «الجزار» محمد بن نايف ولياً للعهد ـ على حدّ وصف سعد الحريري ـ تزداد يومياً حصيلة مسلسل تنفيذ أحكام الإعدام في السعودية بوتيرة غير مسبوقة عقب محاكمات تنتهك المعايير الدولية بشكل صارخ، وترتفع معها وتيرة الانتقادات من المنظمات الحقوقية الدولية والنشطاء الحقوقيين. فيما تحاول السلطات السياسية والدينية تلميع صورتها في المجتمع الدولي القلق من تزايد هذه الانتهاكات باستخدام الخطاب الديني. الفكر الوهابي يتغلغل في أروقة الجسم القضائي السعودي ويتحرّك بحزم ضدّ كلّ من لا يستكين للحركة الوهابية. أرقام تشبه أرقام الحروب، ومشاهد القتل لا تقلّ ترويعاً عن تلك التي يشاهدها الناس من حسابات «داعش» في مواقع التواصل الاجتماعي؛ وتيرة انتقادات منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والنشطاء الحقوقيين ترتفع مع ارتفاع وتيرة تنفيذ الأحكام التي تفوق معدّلات جريمة القتل بكثير.

منظمة «العفو الدولية» في تقريرها الأخير في نيسان 2015 أشارت إلى أنّ عدد ضحايا الإعدام في السعودية من أعلى الأرقام التي سُجّلت خلال الفترة الزمنية نفسها على مدى يزيد على 30 سنة. وجاءت السعودية بين الدول الثلاث الأولى في العالم من حيث عدد الإعدامات. وأشارت بدورها منظمة «هيومن رايتس ووتش» إلى أنّ ما يقارب نصف المنفذ بحقّهم عقوبة الإعدام، صدرت الأحكام بحقهم بعد إدانتهم في «جرائم خالية من العنف»، وهو ما يعدّه نشطاء حقوقيون انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي في ظل غياب أسس قانونية في معظم هذه المحاكمات التي تجري خلف الأبواب الموصدة. وبغياب هذه الأسس القانونية، يتسنّى للقضاء السعودي تجريم طيف واسع من المخالفات كجرائم جنائية، يمكن من خلالها الحكم بالإعدام على النشطاء السياسيين، بموجب اتهامات فضفاضة، كتهمة التحريض على التظاهرات، أو «الدعوة إلى العنف»، كالتي وُجّهت إلى الشيخ نمر باقر النمر في 15 تشرين الأول الماضي. وتستمرّ السلطات في قمع الأشخاص الذين يطالبون بالإصلاح السياسي وغيره من الإصلاحات، إضافة إلى النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد احتُجز بعضهم من دون تهمة أو محاكمة، بينما واجه آخرون، لا سيما في القطيف، محاكمات بتهم غامضة من قبيل «الخروج على وليّ الأمر». وفي ظلّ نظام لا يفسح المجال للأحزاب السياسية أو العملية السياسية الديمقراطية، ليس هناك بالتالي معنى واضحاً للجريمة السياسية أو السجناء السياسيين. كما توثق المنظمات الدولية انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ترتكبها السعودية بالجملة مثل «التمييز الممنهج ضدّ النساء على صعيد القانون والممارسة»، و«خرق حقوق العمال المهاجرين». علماً أنّ النساء في السعودية لا يُسمح لهنّ بقيادة السيارات ويحتجن إلى إذن من أولياء أمورهن من أجل السفر. وتتفشى أمراض أخرى بين حنايا المملكة الوهابية بمختلف اتجاهاتها العقلية منها والاجتماعية، إضافة إلى السياسية المشبعة بالأمراض الخطيرة لتعكس حقيقة الداخل السعودي المليء بالعلل ابتداءً من تربية الشباب السعودي على أفكار التطرّف، وليس انتهاء بالأسرة الحاكمة وتشعّباتها وما ينتج عنها من حروب ونزاعات للوصول إلى سدة الحكم بمختلف الوسائل الدنيئة. تلك الحالات المرضية تنعكس أيضاً بين الشباب السعودي الذي يعيش في مجتمع مغلق محكوم عليه بحدّ السيف، والتعليم على نظريات التطرّف، والذي يظهر في الكمّ الهائل من المنتسبين والمتابعين بشغف للتنظيمات الإرهابية وأفكارها الشيطانية وعملياتها الإجرامية التي تقتل وتدمّر وتخرّب وعلى رأسها تنظيم «داعش» الإرهابي. ويحيط آل سعود أنفسهم بقدسية دينية تبيح لهم فعل الكثير من الجرائم والمنكرات بحق الإنسانية، سواء على المستوى الحقوقي أو السياسي أو الإنساني، ما يجعل كسر هذه القدسية أمراً أخلاقياً إلى أبعد حدّ ممكن. وقد قامت دولة آل سعود منذ اللحظة الأولى على أساس ديني متمثل في الحركة الوهابية وكانت تحاول باستمرار بسط سيطرتها على الأماكن المقدسة في الحجاز من أجل تقديم نفسها على أنها حامية المقدسات والكيان الديني الحامي للمسلمين كافة. ومن يظن أنّ العلاقات الخليجية تقوم على مبدأ الوحدة الخليجية والتكافؤ فهو واهم، فما زال آل سعود يتحكّمون في قرارات الدول الخليجية الأخرى وسياساتها بالقوة، وإنْ تغيّرت لغة السيف إلى لغة الضغوط السياسية وبأساليب تلائم العصر الحالي.

وعلى مرّ التاريخ اعتبر ملوك آل سعود أنّ الخطر الحقيقي عليهم لن يأتي من الدول الغربية طالما استمرّوا في حماية مصالحهم في المنطقة، ولكن الخطر الأكبر يأتي من الدول العربية والإسلامية الكبرى التي تحيط بهم مثل اليمن ومصر والعراق والشام وإيران، لذلك تحاول السعودية جاهدة السيطرة على هذه الدول بشتى السبل الممكنة، وتتخوّف من أن تفوقها تلك الدول قوة، وتجلت آخر محاولاتها هذه من خلال العدوان الذي تشنّه منذ أشهر على الشعب اليمني الطيب والأعزل والذي راح ضحيته حتى الساعة آلاف الشهداء والجرحى فضلاً عن تدمير الآثار والبنى التحتية وجميع مقومات الحياة في هذا البلد الفقير. وما يرتكبه هذا النظام السعودي الوهابي التكفيري المتطرف في اليمن لم يشف غليله للدم، إذ أنه وراء غالبية العمليات الإرهابية والإجرامية التي حدثت في العالم، وكذلك يعتبر المصدّر الرئيس لـ«القاعدة» والإرهاب إلى المنطقة، لا سيما إلى سورية والعراق، وهناك ملفات وأسماء وصور وأرقام وتواريخ وحوادث موثقة لجميع الجرائم الإرهابية التي كان سببها هذا الفكر الوهابي السعودي الفاشي، والتي أدّت إلى مقتل آلاف الأبرياء من الشيعة والسنّة والمسلمين والمسيحيين والأيزيديين والصابئة وباقي مكوّنات شعوب المنطقة على يد القتلة والمجرمين حاملي فكر آل سعود «الداعشي» الذي لا يعترف بالآخر بأيّ شكل من الأشكال. ولا يمكن حصر التحدّيات السعودية في وجهة واحدة، فبعدما كانت تحدّياتها في السابق، إبان عهد الملك عبد الله خارجية بامتياز، وتقتصر خسائرها على الفشل في سورية، وبعبارة أخرى فشل الرياض في إيجاد موطئ نفوذ جديد، غدت اليوم تواجه أزمة مصير بسبب عدوانها على اليمن، وتحدّيات أمنية صعبة على الصعيد الداخلي، إضافة إلى ابتعادها عن مصر في الآونة الأخيرة التي بدورها انسحبت تدريجياً باتجاه دمشق، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية الخانقة بسبب انخفاض أسعار النفط، وناهيك عن «النزاعات الداخلية ضمن العائلة المالكة التي قد تضع البلاد على حافة الهاوية».

هذه المؤشرات تظهر جميعها بأنّ مملكة آل سعود تسير في الاتجاه الخاطئ.